الدولار يتراجع تبعاً لاجتماع اللجنة الفدرالية للسوق المفتوحة

«الوطني»: تقلبات حادة تشهدها أسواق العملات

■ عدد طلبات شراء بضائع الاستهلاك طويل الأجل يسجل ارتفاعاً خلال الأسبوع الماضي

مضاربات قوية على أسواق العملات

■ مبيعات التجزئة في المانيا تسجل التراجع الأكبر لها خلال السنوات الثلاث الأخيرة

قال تقرير النقد الاسبوعي لبنك الكويت الوطني حافظ البنك الاحتياط الفدرالي الامريكي على برنامج شراء السندات عند 85 مليار دولار امريكي شهرياً واكد على استمرارد بعمليات الشراء الى حين تحسن نسبة العمالة في البلاد إلى حد ملحوظ، كما أبقى البنك على نسبة الفائدة لليلة واحدة عند ما يقارب الصفر في المائة وذلك منذ بدء الأزمة المالية وبحيث ضاعف من حجم الميزانية العمومية بمقدار 3 اضعاف لتصل على حوالي 3 تريليونات دولار امريكي، وهو الامر الذي تحقق بفضل برنامج شراء السندات المتبع والذي تم بموجبه حاليا شراء 45 مليار دولار امريكي من السندات طويلة الأجل وشراء 40 مليار دولار امريكي من سندات الرهونات العقارية شهريا.

تجدر الاشارة إلى ان السياسات النقدية المتساهلة التي يتبعها البنك الفدرالي قد تسببت بتراجع سعر الدولار الامريكي إلى أدنى مستوى له منذ عام مقابل اليورو ليصل 1.3711، في حين حافظ اليورو بفضل هذه السياسات على سعره المرتفع خاصة وان محافظ البنك المركزي الاوروبي ماريو دراغي قد قدم تقييما إيجابيا للوضع الاقتصادي في منطقة اليورو، وبحيث عزز الأمال بامكانية عدم حدوث المزيد من الاقتطاعات في نسبة الفائدة.

وأضاف التقرير بدأ اليورو الاسبوع عند 1.3460 ليرتفع بعدها مقابل الدولار الامريكي ليصل الى أعلى مستوى له عند 1.3711، وليقفل الاسبوع عند 1.3640، اما الجنيه الاسترليني فقد شهد الكثير من التقلبات هذا الاسبوع، حيث افتتح الاسبوع عند 1.5800 ثم تراجع إلى 1.5676 بعد صدور معطيات اقتصادية سيئة في المنطقة، الا ان الجنيه سرعان ما ارتفع من جديد ليصل إلى 1.5878 ثم ليقفل الاسبوع عند 1.5693، من ناحية اخرى، افتتح الين الياباني السوق ضعيفا مقابل الدولار الامريكي وذلك عند 90.90، ثم ارتفع على مر الاسبوع ليصل إلى 92.96، مع العلم ان تراجع سعر الين يعود الى السياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي الياباني والتي تهدف إلى مضاعفة الحد المطلوب للتضخم في البلاد وذلك عند 2.0 في المئة.

واوضح التقرير في المقابل، افتتح الفرنك السويسري الاسبوع عند 0.9274 حيث كان قوياً مقابل الدولار الامريكي على مر الاسبوع، ليصل إلى اعلى مستوى 0.9019، وليقفل الاسبوع عند 0.9077.

اعلنت وزارة التجارة الامريكية الاسبوع الماضي ان عدد طلبات شراء البضائع المخصصة للاستهلاك طويل الاجل قد ارتفع بنسبة 4.6 في المئة خلال شهر ديسمبر مقارنة مع الشهر السابق، حيث يعود هذا التحسن إلى ارتفاع طلبات الشراء في قطاع الطائرات الحربية بنسبة 56.4 في المئة وارتفاع طلبات الشراء في قطاع الطائرات التجارية بنسبة 10.1 في المئة، مع العلم ان عدد طلبات الشراء في قطاع البضائع الإساسية وهو ما يعد مقياسا هاما في استثمارات القطاع الخاص قد سجل ارتفاعا بلغ نسبة 0.2 في المئة فقط، وذلك بالرغم من حالة عدم اليقين التي كانت تهيمن على السوق بخصوص انتهاء فترة الاعفاءات الضريبية مع حلول شهر يناير عام 2013، وحيث نجح الكونغرس الامريكي عند الساعة الاخيرة في عقد الاتفاقية التي تسببت بتاجيل معظم تدابير التقشف التي كانت ستتبعها البلاد.

تراجع في مبيعات المساكن

وتابع تراجع مؤشر مبيعات المساكن الامريكية المعلقة خلال شهر ديسمبر بنسبة 4.3 في المئة وذلك من 106.3 الى 101.7، مع العلم انه قد تجاوز النسبة المتحققة خلال العام الماضي اثناء الفترة نفسها والتي بلغت 6.9 في المئة وذلك عند 95.1. هذا ويعود سبب هذا التراجع إلى حجم الامدادات المحدود في السوق وهو ما يعتبر من العوامل الاساسية التي تؤثر سلبا على توقيع المزيد من العقود. من ناحية اخرى، تشير التوقعات في السوق ان سوق الاسكان سيظل العامل الايجابي في الاقتصاد الامريكي بحيث سيتمكن من دعم عملية النمو الاقتصادي خلال العام الحالي.

وتراجع مؤشر ثقة المستهلك الامريكي خلال شهر يناير من 66.7 الى 58.6 خلال شهر يناير ومبددا بذلك كافة المكاسب المتحققة خلال عام 2012، فالمستهلكين اصبحوا اكثر تشاؤما حيال الاوضاع الاقتصادية في البلاد للفترة القادمة وخاصة فيما يتعلق بوضعهم المالي بعد الارتفاع الاخير في الضريبة على الرواتب.

تراجع الناتج المحلي الاجمالي بشكل أسوأ من المتوقع وذلك بنسبة 0.1 في المئة سنويا وبحيث ان الاداء الاقتصادي للبلاد هو الاسوأ منذ الركود الاقتصادي الذي شهده عام 2009. هذا ويشير المحللين الاقتصاديين الى انه لا ضرورة للاصابة بالذعر حيال الوضع الحالي باعتبار التحسن الحاصل في الاستثمارات وانفاق المستهلكين، اما التراجع الكبير في الناتج المحلي الاجمالي فيعود الى النمو الضعيف في المخزونات والى التراجع الكبير في الانفاق المخصص للدفاع وهو التراجع الاكبر خلال فترة الـ40 سنة الاخيرة، اما بخلاف ذلك فقد كان من الممكن تسجيل نمو اقتصادي معقول يقارب نسبة 2.5 في المئة. بالإضافة الى ذلك، يشير الخبراء الاقتصاديون إلى تاثر المؤشر سلبا بإعصار ساندي المدمر الذي ضرب البلاد خلال شهر اكتوبر والذي تسبب بتراجع المؤشر بـ0.5 نقطة اساس، كما اشار المحللين الاقتصاديين الى ضرورة ان يتحسن المؤشر بنسبة 3 في المئة ليتمكن من خفض نسبة البطالة بشكل ملحوظ.

■ الاقتصاد الأمريكي تقلص بشكل غير متوقع خلال الربع الرابع في 2012

وصل عدد العاملين في القطاعات غير الزراعية إلى 157.000 عامل خلال شهر يناير وذلك بدلا من عدد 161.000 المتوقع، اما البطالة فقد ارتفعت بنسبة 0.1 في المئة لتصل إلى 7.9 في المئة وبحيث اظهر التقرير كذلك ارتفاعا في الايرادات لكل ساعة بالاضافة إلى ارتفاع ثابت في وظائف مبيعات التجزئة والانشاءات.

سجل مؤشر ISM الصناعي الامريكي تحسنا بنسبة 2.9 في المئة عن شهر ديسمبر وذلك من 50.2 إلى 53.1، وهو ما يشير الى التوسع الاقتصادي الذي يشهده القطاع الصناعي الامريكي خلال شهر يناير وذلك للشهر الثاني على التوالي، مع العلم ان الإقتصاد الامريكي قد شهد تحسنا شهريا للشهر الـ44 على التوالي.

وتراجع عدد القروض الممنوحة للشركات وللاسر في منطقة اليورو خلال شهر ديسمبر وذلك للشهر الثامن على التوالي، فقد تراجع عدد القروض الممنوحة الى القطاع الخاص بحسب تقارير البنك المركزي الاوروبي بنسبة 0.7 في المئة عن السنة الماضية خلال الشهر نفسه، وذلك بعد التراجع الحاصل خلال شهر نوفمبر والذي بلغ 0.8 في المئة سنويا. من ناحية اخرى، فأن عمليات الاقراض ما تزال ضعيفة بالرغم من ان البنك المركزي الاوروبي قد اقدم على خفض نسبة الفائدة الى ادنى مستوى لها على الاطلاق وذلك عند 0.75 في المئة، بالإضافة إلى قيامه بضخ ما يفوق 1 تريليون يورو من السيولة نحو قطاع المصارف. تجدر الاشارة الى ان صناديق التمويل الصغيرة التي يقوم البنك المركزي الاوروبي بتمويلها من خلال النظام النقدي غير قادرة على الوصول إلى الشركات والاسر بشكل متساو وذلك على طول منطقة اليورو، حيث تشير المعطيات التي يقدمها السوق على ان الاقراض في القطاع الخاص الاسباني قد تراجع بمقدار 22 مليار يورو، اما في البرتغال فقد تراجع بمقدار 2.6 مليار يورو، في حين ان الاقراض قد شهد ارتفاعا في ايطاليا بمقدار 12.6 مليار يورو، اما الامداد المالي الاوروبي الثالث وهو المقياس العام لتوفر السيولة النقدية في الاقتصاد فقد شهد نموا اقتصاديا ضعيفا خلال شهر ديسمبر ليبلغ 3.3 في المئة سنويا وذلك بعد ان بلغ 3.8 في المئة خلال شهر نوفمبر.

الناتج المحلي الاسباني يتراجع

وشهد الربع الرابع ركودا اقتصاديا اعمق في اسبانيا خاصة وان تدابير التقشف المتبعة قد تسببت بإعاقة الانفاق العام، كما ان ضعف حجم الطلب المحلي قد ضاعف من الضغوطات التي تعاني منها البلاد لتتمكن من الحصول على اي مساعدات مالية، فقد تراجع الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 1.8 في المئة عن العام السابق وذلك خلال الربع الرابع وبحيث ان هذا التراجع قد اتى اسوأ من نسبة 1.7 في المئة المتوقعة. فضلا عن ذلك، شهدت إسبانيا خلال الربع الرابع انكماشا اقتصاديا من 0.3 في المئة إلى 0.7 في المئة خلال الربع السابق، وهو ما اتى ايضا دون نسبة 0.6 في المئة المتوقعة من قبل المحللين الاقتصاديين.

وتراجعت عدد العاطلين عن العمل في المانيا بشكل غير متوقع خلال شهر يناير وذلك بحوالي 16.000 شخص وبالتالي فقد تراجعت نسبة البطالة إلى 6.8 في المئة وبحيث اصبحت قريبة من النسبة السابقة التي كانت عليها خلال فترة ما قبل انضمام المانيا الى الاتحاد الاوروبي، الا ان التطور الايجابي الذي يشهده سوق العمل الالماني حاليا قد تاثر سلبا بمبيعات التجزئة والتي شهدت عند شهر ديسمبر التراجع الاكبر لها خلال فترة السنوات الثلاث الاخيرة، كما يشير تقرير الجمعية العامة لمبيعات التجزئة في المانيا «HDE» انه من المتوقع ان تستمر مبيعات التجزئة في التراجع خلال عام 2013.

قروض الرهونات العقارية يرتفع

وارتفع عدد القروض الممنوحة في قطاع الاسكان البريطاني خلال الشهر الماضي وذلك الى اعلى نسبة له منذ شهر يناير من عام 2012، كما ارتفع صافي الرهن العقاري بمقدار 1.7 مليار جنيه استرليني وهو الحجم الاكبر المسجل له منذ شهر ابريل الماضي، وهو الامر الذي يدل على فعالية خطة بنك انكلترا الجديدة لتمويل القروض والتي تهدف الى حث البنوك وغيرها من جهات الاقراض على توفير الاموال بشكل أكبر في السوق، حيث ان العمل بهذه الخطة الجديدة كان ليتمكن بنك انكلترا للحؤول دون وقوع البلاد في ركود اقتصادي مضاعف.

وارتفعت اسعار المساكن البريطانية هذا الشهر بشكل فاق التوقعات مقارنة مع شهر ديسمبر وذلك نتيجة للمخطط الذي اعده البنك المركزي لتعزيز عمليات الاقراض، فقد ارتفعت اسعار المساكن بنسبة 0.5 في المئة خلال شهر يناير، مع العلم ان الاسعار قد بقيت ثابتة مقارنة مع شهر يناير من عام 2012، إلا ان هذه الاسعار قد لاقت قبولا لدى المستثمرين باعتبار ان قطاع الاسكان قد نجح في عدم تحقيق اي تراجع وذلك للمرة الاولى منذ شهر فبراير الماضي.

وارتفع مؤشر الثقة في السوق البريطاني من 29- إلى 26- خلافا للتوقعات في ان يبقى على حاله خلال شهر يناير، او في ان يصل إلى الحد الذي بلغه خلال شهر نوفمبر عند -22 وهو الحد الاعلى له خلال فترة الـ18 شهرا الاخيرة، خاصة وان البريطانيين قد اصبحوا اكثر تفاؤلا حيال العام الجديد بحيث اصبحوا اكثر استعدادا على القيام بمختلف العمليات الشرائية، من ناحية اخرى، فإن الاوضاع المالية للاسر البريطانية قد تراجعت على نحو هو الاسوأ منذ 12 شهرا وذلك مع توقعات اقتصادية مشابهة لتوقعات شهر ديسمبر الماضي.

وارتفع الانتاج الصناعي الياباني خلال شهر ديسمبر مسجلا اسرع ارتفاع له منذ حوالي السنة والنصف وذلك بنسبة 2.5 في المئة، مع العلم ان هذه النسبة اتت دون توقعات المحللين الاقتصاديين والتي كانت عند نسبة 4.5 في المئة، وبالتالي فمن المفترض ان تقوم هذه النتائج بتحفيز حكومة الرئيس آبي على دعم السياسات النقدية التي تعمل على الاتفاق النقدي الكبير والتيسير الكمي المطلق، وهو ما سيساعد البلاد على تحقيق نسبة التضخم المطلوبة عند 2.0 في المئة وهو ما سيشكل دعما كبيرا لسوق التصدير.

زيادات المصروفات في الميزانية بنسبة 1.41 في المئة

«بيان»: الحكومة أكدت أنها ستعمل بكل حرص على تنفيذ ترشيد واستدامة «المالية العامة للدولة»

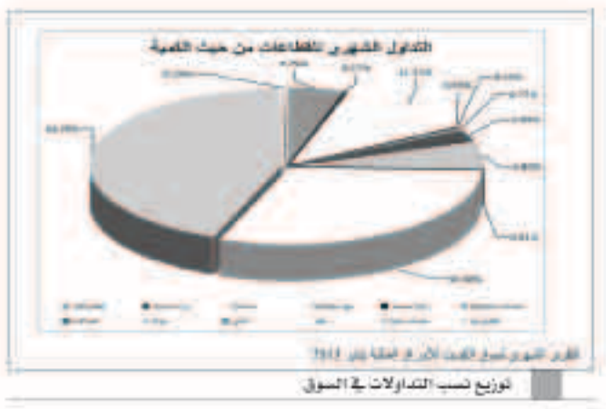
توزيع نسب التداولات في السوق

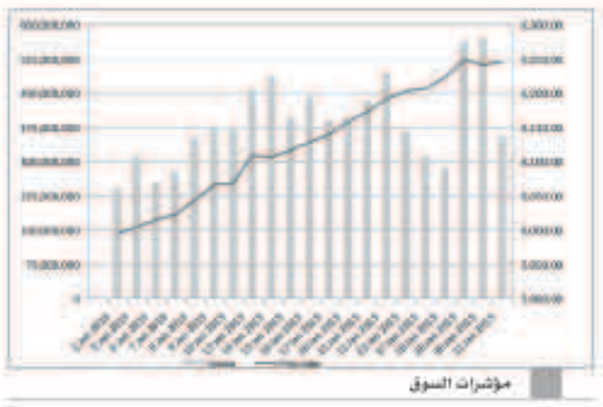
مؤشرات السوق

قال تقرير شركة بيان للاستثمار استهل سوق الكويت للاوراق المالية العام الجديد بأداء إيجابي مكنه من تحقيق مكاسب جيدة خلال أول أشهر السنة، حيث انهى تعاملات شهر يناير مسجلاً ارتفاعات متباينة لجهة مؤشراته الثلاثة مدعوماً بالاتجاه الشرائي الذي ساد السوق خلال الشهر، والذي شمل العديد من الأسهم القيادية والصغيرة، مما انعكس بشكل إيجابي على مؤشرات كل قطاعات السوق، والتي سجلت جميعها ارتفاعاً واضحاً خلال شهر يناير بالمقارنة مع الشهر الذي سبقه.

وأضاف التقرير من جهة أخرى، شهد شهر يناير صدور العديد من الأنباء والتقارير ذات العلاقة بالشأن الاقتصادي، والتي صدرت من بعض الجهات المحلية والدولية أيضاً، إذ أصدرت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية تقريراً أشارت فيه إلى أن العام الحالي سيشهد إطلاق 94 مشروعاً تنموياً من أصل 1210 مشاريع ضمن خطة التنمية. كما شهد الشهر الماضي إقرار قانون الشركات الجديد بأغلبية كبيرة من قبل مجلس الأمة، وكانت الحكومة قد وافقت قبل ذلك على إدخال بعض التعديلات على 66 مادة من القانون بناءً على الاقتراحات التي تقدمت بها اللجنة المالية بمجلس الأمة، أبرزها هو التخلي عن الفصل الكامل بين الرئاسة التنفيذية للشركة المساهمة ومجلس إداراتها، ليصبح ممكناً لمجلس الإدارة اختيار الرئيس التنفيذي من أعضاء المجلس أو من غيرهم.

وتابع هذا وقد اعتمد مجلس الوزراء خلال النصف الثاني من شهر يناير الميزانية التقديرية للدولة للعام المالي 2014/2013، حيث زادت المصروفات فيها بنسبة 1.41 في المئة عن العام المالي 2013/2012، لتصبح 21.5 مليار دينار، أي بزيادة قدرها 300 مليون دينار تقريباً، حيث أكدت الحكومة أنها ستعمل بكل حرص على تنفيذ ترشيد واستدامة المالية العامة للدولة، والعمل على وقف مظاهر الهدر في المصروفات العامة، والعمل على تذليل المعوقات التي تواجه تنفيذ خطط التنمية. وفي هذا الشأن، أقر مجلس الأمة خلال الشهر الماضي مشروع قانون بإصدار الخطة السنوية 2013/2012، وذلك بأغلبية 39 عضوا. على صعيد آخر، أصدر ديوان المحاسبة التابع لمجلس الأمة تقريره لعام 2012، إذ انتقد فيه أداء جهات الدولة خلال العام، مؤكدا أن كثيراً من المشاريع لم تنجز، بسبب سوء التخطيط، وضعف القدرات التنفيذية، فضلاً عن الفساد والتجاوزات والمخالفات الكبيرة، كاشفا عن وجود هدر كبير في المال العام في شأن تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية خلال العام الماضي، وذكر الديوان أن من أبرز الظواهر التي تم استخلاصها كانت تدني نسبة إنجاز مشاريع الخطة السنوية 2012/2011.

■ السوق تمكن خلال شهر يناير من تحقيق مكاسب جيدة لجميع مؤشراته نتيجة القوة الشرائية التي شملت العديد من الأسهم

وأوضح التقرير في ذات السياق فقد صدر عدد من التقارير الدولية خلال شهر يناير ألقت الضوء على بعض السلبيات التي يعاني منها الاقتصاد الكويتي والسياسة الاقتصادية المحلية، إذ ذكرت مجلة «جلوبال فاينانس» أنه بالرغم من أن الكويت تتمتع بثروة ضخمة وقطاع مصرفي قوي، واحتياطات نفطية هائلة أهلتها إلى أن تكون ضمن أغنى الدول في العالم، إلا أن فشلها في ضخ إنفاق رأسمالي كاف، وتنويع اقتصادها بعيداً عن النفط، عرقل مسيرة التنمية فيها. على صعيد متصل، أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقرير المخاطر العالمية لعام 2013 المطور، حيث حلت الكويت في المرتبة الأخيرة خليجيا، والـ11 عربيا، والـ117 عالميا في القائمة، لتكون بذلك بين الدول الأسوأ في مواجهة المخاطر العالمية.

على صعيد أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال شهر يناير، فقد تمكن السوق من تحقيق مكاسب جيدة لجميع مؤشراته نتيجة القوى الشرائية التي شملت العديد من الأسهم في معظم قطاعات السوق، ولاسيما الأسهم الصغيرة والمتوسطة، وهو الأمر الذي انعكس إيجاباً على المؤشر السعري بشكل خاص، والذي كان الأكثر ارتفاعا بالمقارنة مع المؤشرين الوزني وكويت 15 مع نهاية الشهر. كما تلقى السوق دعما من القوى الشرائية التي استهدفت عدد كبير من الأسهم القيادية والنقيلة في السوق، خاصة أسهم بعض البنوك والشركات التي أعلنت عن أرباح وتوزيعات سنوية جيدة عن العام المالي 2012. كما واصلت عمليات المضاربة الإيجابية المستمرة منذ فترة تعزيز مكاسب السوق خلال اغلب فترات التداول من شهر يناير، حيث تتركز هذه العمليات على الأسهم الصغيرة في السوق، مما مكنها من تحقيق ارتفاعات سعرية جيدة.

في المقابل، لم يسلم السوق من تأثير عمليات البيع بهدف جني الأرباح، حيث تمكنت من تخفيف مكاسب السوق والحد من ارتفاعاته في بعض الجلسات، إلا انها لم تفلح في دفعه إلى الإغلاق في المنطقة الحمراء على المستوى الشهري. هذا وتعتبر تلك العمليات صحية للسوق خاصة في ظل الارتفاعات المتتالية التي تشهدها العديد من الأسهم المدرجة. هذا ويشهد السوق هذه الفترة حالة عامة من الترقب والحذر في التعاملات، وذلك نتيجة انتظار المستثمرون إفصاح الشركات المدرجة عن بياناتها المالية لعام 2012، والتي من المنتظر أن يتم إعلانها خلال الأسابيع القادمة.

وقد أقفل المؤشر السعري مع نهاية يناير عند مستوى 6.245.11 نقطة، مسجلاً نموا نسبته 5.24 في المئة عن مستوى إغلاقه في ديسمبر، فيما سجل المؤشر الوزني ارتفاعاً نسبته 3.48 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 432.19 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1.046.55 نقطة، مسجلاً مكاسب بنسبة بلغت 3.71 في المئة. وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل تباين المتغيرات الشهرية لمؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات شهر ديسمبر، حيث نقص متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 6.94 في المئة ليصل إلى 30.78 مليون د.ك.، في حين سجل متوسط كمية التداول نموا نسبته 19.75 في المئة، ليبلغ 387.22 مليون سهم.

مؤشرات القطاعات

وتمكنت جميع قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية من تسجيل الارتفاع في مؤشراتها بنهاية الشهر الماضي، حيث تصدرها قطاع النفط والغاز الذي اقفل مع نهاية الشهر عند مستوى 1.075.13 نقطة مسجلاً نموا نسبته 15.65 في المئة، تبعه قطاع الخدمات المالية الذي انهى مؤشره تعاملات يناير مسجلاً ارتفاعا بنسبة 7.35 في المئة مقفلا عند مستوى 891.81 نقطة، في حين شغل قطاع التكنولوجيا المرتبة الثالثة حين اغلق عند مستوى 892.05 نقطة، بارتفاع نسبته 6.82 في المئة.

«الوطني»: الدشتي يفوز بـ125 ألف دينار في «الجوهرة»

خالد الخضر يسلم والد الفائز الجائزة

فاز القاصر عبدالمحسن محمد عبدالمحسن الدشتي بمبلغ 125.000 دينار في سحب حساب الجوهرة لشهر يناير من بنك الكويت الوطني، وجرى السحب تحت إشراف وزارة التجارة والصناعة.

وقد توجهت عائلة عبدالمحسن بالشكر الى البنك الوطني على هذه الجائزة القيمة، واعتبرت انها كانت مفاجأة لهم، وانها ستفتح المجال لتحقيق الكثير من التطلعات والطموحات التي قد يتمناها عبدالمحسن في المستقبل.

وقد قام البنك الوطني بتطوير حساب الجوهرة وتعزيز قيمة الجوائز ليقدم لعملائه فرصا أكثر للفوز بما يكرس ريادته في السوق المصرفية المحلية، حيث زاد من فرص عملائه للفوز بـ 5.000 دينار أسبوعيا و125.000 دينار شهريا و250.000 دينار ربع سنويا، وذلك انطلاقا من سعيه الدائم إلى مكافأتهم وتقديم الأفضل لهم.

ويؤهل حساب الجوهرة جميع عملائه تلقائياً للدخول في السحوبات الأسبوعية والشهرية وربع السنوية مقابل كل 50 دينارا فقط. وكلما ازداد رصيد العميل، ازدادت فرصه بالفوز بإحدى هذه السحوبات الثلاث. وتجدر الإشارة إلى أن حساب الجوهرة يتيح للعملاء إجراء عمليات السحب والإيداع في أي وقت ولدى أي من فروع الوطني المنتشرة في كافة أنحاء الكويت.

ويعتبر حساب الجوهرة من بنك الكويت الوطني الخيار الأفضل للعملاء بفضل مزاياه العديدة والجوائز النقدية القيمة التي يقدمها على نحو أسبوعي وشهري وربع سنوي والتي تتيح لهم تحقيق أحلامهم وتطلعاتهم، هذا إلى جانب تميزه كحساب من دون فوائد.